**3.المحور الثالث: مناهج البحث في علم الجغرافيا السياسية**

حدد" رتشارد هارتسهورن""R.Hartshorn" أربعة مناهج في علم الجغرافيا السياسية يعتمد عليها هذا الأخير في تحليل ودراسة المواضيع والظواهر التي يتناولها، ولقد أضاف " جونز" "S.Jones" إلى هذه المناهج نظرية أخرى لدراسة الدولة دراسة جغرافية- سياسية، أطلق عليها: نظرية" الحقل الموحد" أو منهج" جونز"، وهناك من أضاف منهجا آخر" المنهج الإقليمي". ومن أهم المناهج التي ذكرها" هارتسهورن" ما يلي:

**أ.المنهج الوظيفي:**

يعود ايجاد هذا المنهج "The Functional Approach"إلى الباحث" هارشون" "Hartshones"، ولقد عمل على تطويره كل من " دوكلاس" و"جاكسون"، ويهدف هذا المنهج إلى دراسة وتحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة في بيئتها الداخلية والخارجية بمنظور جغرافي، أي دراسة تأثير جغرافيتها(الطبيعية والسكانية والاقتصادية والثقافية) في الوظائف المنوطة بها داخليا وخارجيا، ولا يكتفي هذا المنهج بدراسة تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الدولة فقط لكون هذه الأخيرة أرقى وأعلى تنظيم سياسي، وإنما يتعدى لدراسة تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الأقاليم التي تتكون منها الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو إقليم سياسي يتكون من مجموعة من الأقاليم أو الوحدات السياسية والإدارية الصغيرة أو الحكومات المحلية التابعة والخاضعة لسلطة الوحدة الكبرى(الدولة) والتي تؤدي هي الأخرى مجموعة من الوظائف الموكلة إليها والمرتبطة رأسيا بالحكومة المركزية.

يركز هذا المنهج أثناء دراسته لأثر العوامل الجغرافية(الطبيعية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية والثقافية) على أداء الدولة لوظائفها داخليا وخارجيا على: دراسة أو تحديد أو تمييز العوامل الجغرافية التي تعتبر عوامل قوة للدولة، وبذلك تكون عناصر جذب وقوة لها، وتمكنها من أدائها لوظائفها، والعوامل الجغرافية التي تشكل عناصر ضعف لها، وتكون بذلك عناصر طرد وتفكك لها، وتعيق قدرتها على أداء وظائفها، وممارستها لمختلف أوجه نشاطها السياسي في الداخل والخارج.

ولعل من أهم وأبرز الوظائف الموكل إلى الدولة القيام بها في بيئتيها الداخلية والخارجية: تحقيق الاندماج والوحدة والتماسك الداخلي(تحقيق وحماية الوحدة الوطنية)، تحقيق وحماية الأمن الوطني، وتحقيق التنمية الداخلية، حماية الحدود الإقليمية للدولة البرية والبحرية والجوية، تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية الخارجية ...إلخ.

من أهم العوامل الجغرافية التي تؤثر في وظائف الدولة على المستوى الداخلي خاصة، والتي يجب على الباحث مراعاتها أثناء اعتماده المنهج الوظيفي في دراسة الجغرافيا السياسية لأي وحدة أو إقليم سياسي، ما يلي:

1.دراسة خصائص الموقع الجغرافي للدولة(الجغرافيا الطبيعية) وأثره في أدائها لوظيفة تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية الداخلية، لأن شكل الجسم الطبيعي للدولة من حيث ترابطه أو تجزئه طبيعيا يؤثر في أداء الدولة لوظيفة تحقيق التماسك الداخلي بين أجزائها، كما أنه يحدد طبيعة الوظائف التي يجب على الدولة القيام بها كأولويات، بحيث كلما كان الشكل الطبيعي لجسم الدولة عبارة عن أجزاء غير مرتبطة طبيعيا(جغرافيا) بسبب وجود معوقات طبيعية كالحواجز الطبيعية الجبلية أو المناخ القاسي أو الطبيعة الصحراوية، أو وجود جزر أو شبه جزر، زادت صعوبات الدولة أمام أدائها لوظيفة تحقيق التماسك والوحدة الداخلية بين أجزائها، وفي الوقت نفسه، يفرض عليها تطوير وظائف أخرى كتطوير النقل، وتشجيع حركة اتصال وانتقال الأفراد والأموال والسلع، وتوفير الخدمات العمومية، والاهتمام بالتنمية المحلية الداخلية لهذه الأجزاء أو الأقاليم.

2.دراسة أثر الجغرافية السكانية وكل ما يتعلق بها في وظائف الدولة سواء تأثير طبيعة التركيبة المجتمعية ونمط التوزيع السكاني،أو دراسة تأثير الجغرافيا الاجتماعية التي تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية في أوساط السكان، والتوزيع العادل للثروة وحصص برامج التنمية المحلية بين مختلف أقاليم الدولة، لأن وجود عناصر سكانية متنوعة من حيث الأعراق، والأديان والمذاهب والثقافات (القوميات)، بالإضافة إلى التوزيع السكاني لهذه العناصر كتواجدها في مناطق حدودية، أو في أقاليم منفصلة جغرافيا عن الإقليم المركزي للدولة، ناهيك عن عامل الاستفادة غير العادلة من مصادر الثروة وفرص التنمية المحلية الداخلية، كل هذا من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة في وظائف الدولة من حيث طبيعتها وأولوياتها.

3. أما على مستوى تأثير العوامل الجغرافية في وظائف الدولة الخارجية، فإن المنهج الوظيفي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية المتعلقة ب"المكان" (إقليم الدولة) في طبيعة علاقات الدولة السياسية ، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية وحتى الثقافية، وكذا دراسة تأثير هذه العوامل في تحديد انتماءات وعضوية الدولة في التكتلات الإقليمية والدولية سياسية كانت أو اقتصادية، فضلا عن دراسة تأثير العوامل البيئية الجغرافية في تحديد ارتباطات الدولة الدفاعية والهجومية. كما يهتم مستخدم هذا المنهج أيضا بدراسة الحدود السياسية للدولة وكل ما يتعلق بها من مشكلات، وما تفرضه من تحديات أثناء رسم الدولة سياستها الداخلية والخارجية.

**ب.المنهج التاريخي:**

يعتمد باحث الجغرافيا السياسة على المنهج التاريخي عندما يهدف إلى تحليل وفهم أحداث ومشكلات أو قضايا آنية من خلال البحث في ماضيها، ولهذا غالبا ما يتم استخدام هذا المنهج عند البحث في كيفية نشأة دولة ما، والتعرف على مراحل تطورها خاصة كل ما يتعلق بحدودها السياسية وبسط نفوذها وسيادتها على مجالها الإقليمي.

ويركز هذا المنهج أثناء الدراسة على عنصر" الزمن" كبعد أساسي أثناء التحليل من خلال استعراض العلاقة بين الدولة والأرض أو بين البيئة والمجتمع على مر الزمن، وتتبع التغيرات التي طرأت عليها خلال مختلف الفترات والمراحل. وغالبا ما يستعين الباحث في هذا المنهج برسم مجموعة من الخرائط التي تساعده على توضيح مراحل نمو الدولة في نطاقها الإقليمي.وتعد دراسة **"Whittlesey" "وايتلساي"** حول نشأة ونمو وتطور الدولة الفرنسية عبر التاريخ من أهم الدراسات التي اعتمدت المنهج التاريخي في دراسات الجغرافيا السياسية من خلال اهتمامه وتركيزه على توضيح العلاقة بين نمو الدولة الفرنسية وعوامل البيئة الطبيعية لإقليمها الجغرافي.

**ج.المنهج التحليلي: (منهج تحليل عوامل قوة الدولة)**

يهتم هذا المنهج بدراسة عوامل قوة الدولة" الجغرافية"، وبعبارة أخرى البحث في العوامل الجغرافية التي تؤثر في قوة الدولة، بحيث تعد إما عوامل قوة لها أو عوامل ضعف، بالإضافة إلى دراسة أثر هذه العوامل في سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ودراسة أثرها في قوتها ومكانتها السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولهذا يقدم هذا المنهج دراسة تحليلية لجغرافية الدولة طبيعيا وبشريا واقتصاديا، ولقد أدى استعماله إلى ظهور فرع الجيوبوليتيك، ويعتبر"كوهن" "Cohen" على رأس الباحثين الذين عملوا على تطوير هذا المنهج.

يعتمد المنهج التحليلي في دراسته لعوامل قوة الدولة "الجغرافية" على دراسة العناصر التالية:

1-**دراسة** **المقومات الطبيعية لقوة الدولة(الجغرافيا الطبيعية):** ويقصد بهادراسة البيئة أو الجغرافيا الطبيعية للدولة بمنظور الجغرافيا السياسية، لأن دراسة الجغرافيا الطبيعية للدولة، وإبراز أثرها في قوة أو ضعف الدولة يعد مدخلا مهما في التحليل الجغرافي السياسي، وتعتبر دراسة الموقع الجغرافي والتعرف على خصائصه حجر الزاوية فيه، وبناءا على هذا، فإن دراسة المقومات الطبيعية لقوة الدولة تتضمن ما يلي:

1. **دراسة الموقع الجغرافي**:

يشير مفهوم أرض أو إقليم الدولة إلى الحيز أو الامتداد المساحي للدولة +الملامح أوالمميزات والخصائص الطبيعية التي تميز هذا الامتداد الجغرافي للمساحة، وتتضمن هذه الملامح : موقع وشكل الدولة وحجمها+المناخ+شكل سطح الأرض(التضاريس)+النبات الطبيعي+الموارد الطبيعية سواء تعلق الأمر بالموارد المائية أو الموارد الزراعية أو الموارد المعدنية والطاقوية ،لأن هذه العناصر جميعا تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان.

وتكمن أهمية دراسة الموقع الجغرافي لأي دولة في إبراز القيمة الفعلية لهذا الموقع لأهميته في تحديد شخصية الدولة وتوجيه سياستها الخارجية باتجاهات معينة، بالإضافة إلى دوره في تحديد مصالحها الحيوية وتحديد دورها في الوسط الدولي، كما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويؤثر أيضا في قوتها، إذ يعتبر بالنسبة لبعض الدول بمثابة المورد الوحيد لبقائها، في حين يكون في بعض حالات دول أخرى نقمة عليها خاصة إذا كانت هذه الأخيرة دول حبيسة أو حاجزة بين دول متصارعة، أو تملك حدودا برية مع دول أخرى تعرف نوعا من اللاستقرار واللامن، مع الإشارة إلى أن القيمة السياسية والإستراتيجية للموقع متغيرة وليست ثابتة بثبوته، ولهذا تختص الجغرافيا السياسية بدراسة هذا الثبوت والتغير ومتابعته.

تقسم دراسة المواقع الجغرافية للدول إلى ما يلي:

- دراسة الموقع الفلكي

- دراسة الموقع بالنسبة للماء واليابسة

- دراسة الموقع النسبي أو الموقع بالنسبة للجيران

- أهمية الموقع الإستراتيجية.

أ- **دراسة الموقع الفلكي**: تكمن أهمية دراسة موقع الوحدة السياسية(الدولة) الجغرافي فلكيا وفق خطوط الطول ودوائر العرض في تمكين الباحث من تحديد الخصائص المناخية لها،لأن تحديد الموقع بالنسبة لدوائر العرض يقود إلى تحديد المناخ السائد في الدولة، والذي يؤثر بطريقة غير مباشرة على قوة الدولة من خلال تأثيره على اقتصادها خاصة ما تعلق بمواردها ونشاطها الزراعي، وهذا ما يؤثر بدوره على وضعها أو مكانتها السياسية ومركزها الدولي.

والمعلوم أن الكرة الأرضية مقسمة إلى 180 دائرة عرض، تقع 90 دائرة منها في نصف الكرة الشمالي، و90 منها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وتؤثر هذه الدوائر في طبيعة المناخ السائد في الدولة، حيث كلما تنوعت دوائر العرض نتيجة الامتداد واتساع الموقع الجغرافي للدولة، تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية، وهذا ما يؤدي إلى التنوع في النشاط الزراعي وبالتالي التنوع في النشاط الاقتصادي. في حين يؤثر الامتداد العرضي المحدود إلى وجود تنوع محدود في الخصائص المناخية للإقليم ، وهذا ما يؤدي إلى تنوع محدود في النشاط الزراعي وبالتالي تنوع محدود في النشاط الاقتصادي الزراعي، وهذا ما قد يشكل نقاط ضعف للدولة (مثال طبيعة مناخ الدول الإفريقية الجاف وأثره على اقتصاد الدول وما تبعه من مشاكل التخلف والهجرة والفقر).

وبقدر ما كان التنوع في دوائر العرض عامل إيجابي في قوة الدولة من الناحية الاقتصادية، فإنه عامل ضعف من الناحية السياسية لأن هذا التنوع في الخصائص المناخية قد يؤدي إلى خلق شخصيات جغرافية متميزة عن بعضها البعض، وهذا ما يؤثر على الوحدة البشرية داخل الدولة، في حين أن التماثل في دوائر العرض أو الامتداد المحدود قد يؤدي إلى انسجام إثنوغرافي كبير بحكم التشابه والتماثل المناخي ، وهذا ما يسهل بناء شخصية جغرافية موحدة للدولة، ويحقق وحدة بشرية داخلها.

أما موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول فليس له تأثير كبير على الخصائص المناخية للدولة وبالتالي على قوتها أو ضعفها لأنه يشير فقط إلى الاتساع المكاني للدولة وانعكاساته على حساب الزمن(الكرة الأرضية مقسمة إلى 360 خط طول:180 خط طول في الشرق، وأخرى في الغرب)، تقع القوى العظمى في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وهي تمتد من المناطق الدافئة حتى الجهات المعتدلة الباردة(أي الجهات المدارية).

**ب-دراسة الموقع الجغرافي بالنسبة للماء أو اليابسة (الموقع البحري أو الموقع القاري):** تنقسم الدول تبعا لطبيعة مواقعها الجغرافية بالنسبة للماء أو اليابسة إلى دول حبيسة أو دول قارية مغلقة أي أن حدودها برية تماما أو تغلب على حدودها الصفة البرية(الجزائر)، ودول بحرية إما لها حدودا بحرية تماما كاليابان والجزر البريطانية، وإما دولا تغلب على حدودها الصفة البحرية .

وتكمن أهمية دراسة موقع الدولة بالنسبة للبحر واليابس في تحديد طبيعة العلاقات التي تربط الدولة مع باقي الدول الأخرى خصوصا فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والتجاري(تصدير واستيراد الموارد) وكذا الاتصال بالعالم الخارجي.

و بناءا على موقع الدولة من البحر واليابس، يمكن التمييز بين الدول التالية:

**1.الدول البحرية**: وهي الدول التي لها إطلالات وواجهات بحرية تمكنها من الاتصال بغيرها من الدول بسهولة، وتزيد من فاعلية نشاطها الاقتصادي والتجاري، وقد تمكنها هذه الواجهات البحرية إذا كانت إستراتيجية من ممارسة تأثير سياسي في المجالين الإقليمي والدولي. وتتباين الدول البحرية فيما بينها بسبب: طول أو قصر حدودها الساحلية، أهمية البحر أو البحار المطلة عليها وطبيعتها إذا كانت بحارا مفتوحة أو مغلقة وداخلية، ومدى صلاحية هذه الواجهات البحرية لإقامة الموانئ والملاحة البحرية(الدولية خاصة).

**2.الدول القارية:** وهي الدول التي ليست لها إطلالات بحرية على الإطلاق، وهي تنعت بالدول" الحبيسة" أو الدول" الداخلية" التي تجد صعوبات جمة في ممارسة نشاطها الاقتصادي والتجاري(عمليتي التصدير والاستيراد)، مما يجعلها في علاقاتها السياسية رهينة أو تابعة للدول المجاورة لها التي تملك واجهات بحرية.

ونظرا للطبيعة القارية لموقع الدولة"الحبيسة" أو" المغلقة"، فهي تضطر إلى الدخول في اتفاقيات مع الدول المجاورة لها تتعلق بمرور تجارتها عبر أراضيها، كما تعقد أيضا اتفاقيات مع الدول ذات الواجهات البحرية تنظم من خلالها: عمليات تصدير صادراتها، واستيراد وارداتها، وكل ما يتعلق بالضرائب والتعريفات الجمركية، وعمليات الشحن والتفريغ والنقل.

**ج- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة:** الدولة التي تقع إلى جانب دولة بحرية أحسن حالا من الدولة التي تجاور دولة قارية، والدولة التي تملك حدودا برية طويلة مع عدد كبير من الدول يكون أمنها القومي مكشوفا أكثر، وعرضة للتهديدات من أمن دولة تجاور عددا قليلا من الدول. كما أن موقع الدولة جغرافيا في منطقة توتر إقليمي أو دولي يجعلها أيضا أكثر عرضة للمشكلات الإقليمية والدولية خاصة إذا كان موقعها في أو بين مراكز نفوذ قوى إقليمية ودولية عالمية.

ويمكن القول على العموم، أن الدول المتجاورة يتأثر بعضها ببعض في أحجامها وعدد سكانها، وبدرجة قوتها أو ضعفها، وهذا ما ينعكس على علاقاتهم وسياساتهم الخارجية البينية.

**د.أهمية الموقع الإستراتيجية:**

يمنح الموقع الجغرافي للدولة مجموعة من الامتيازات والميزات النسبية سياسية وإقتصادية، إقليمية ودولية إذا كان يتمتع بأهمية إستراتيجية، غير أنه بالمقابل، يجعلها أكثر عرضة لأطماع الدول الكبرى.

**ب.دراسة شكل الدولة:** يؤثر شكل الدولة "جغرافيا" في نمط تنظيمها السياسي والإداري الداخلي، ويؤثر أيضا في قدرتها على حماية وحدتها الإقليمية وصيانة أمنها الوطني من عوامل التهديد الداخلية والخارجية لأنه يؤثر في درجة تكامل وتلاحم أجرائها.

وإن دول العالم تختلف في أشكالها "جغرافيا"، وهي تتراوح بين :

**1.الشكل المندمج(المنتظم):** الذي يتسم بتماسك أجزاء الدولة إقليميا وعدم انفصالها عن بعضها البعض بحواجز أو فواصل أو مناطق طبيعية بحرية أو برية، وهذا ما يسهل على الدولة المحافظة على وحدتها واستقلالها.

**2.الشكل المستطيل**: وتكون فيه حدود الدولة طويلة، وهذا ما يجعل أمنها الوطني أكثر عرضة للتهديد بسبب صعوبة مراقبتها والدفاع عنها، ناهيك عن صعوبة الاتصال بين عاصمتها وبقية أجزاء الدولة خاصة إذا طالت المسافة بين العاصمة وأطرافها، وهذا ما يجعل السلطة غير قادرة على السيطرة على إقليمها، ويزيد الأمر خطورة من الناحية الأمنية إذا صاحب هذا الشكل تباين حضاري واختلاف سياسي بين أجزاء الدولة، مما قد يؤدي إلى ظهور نزعات انفصالية، ومن بين الدول التي تمثل هذا الشكل: ايطاليا، النرويج، شيلي، الأرجنتين، الفيتنام، تشيكوسلوفاكيا سابقا،

**3.الشكل المجزأ:** وهي الدول التي تكون أقاليمها الجغرافية مجزأة طبيعيا إما بحريا أو بريا، تكون التجزئة البحرية بسبب وجود فواصل طبيعية كالبحار مثل بحر مرمرة الذي يفصل تركيا إلى جزء آسيوي وآخر أوروبي، أو وجود مجموعة من الجزر المنتشرة على طول حدود الدولة والتابعة لها إقليميا وسياسيا. أما التجزئة البرية فتتمثل في وجود أراضي دول أخرى تفصل بين أجزاء الدولة الواحدة، وهذا كله يضعف من وحدة الدولة الوطنية، ويؤثر في ممارستها لسلطتها وسيادتها على جميع أقاليمها الجغرافية.

**ج.دراسة مساحة الدولة:** تعتبر مساحة الدولة من بين العناصر المهمة التي كانت تقاس على أساسها قوة الدول، وفي هذا السياق، يقول" راتزل":" إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الحيز"Space" الذي تشغله لأن المساحة تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي(الدولة) الذي يعتبر الحجر الأساس في التفكير والتحليل الجيوبوليتيكي، بالإضافة إلى أن " المساحة" تحدد أيضا إمكانيات الدولة المادية. ولقد وردت تصنيفات متعددة للدول اعتمادا على معيار الحجم أو المساحة، من أهمها: تصنيف" دبليه" وتصنيف" فالكنبرك" اللذان صنفا الدول إلى: دول عملاقة، دول كبرى، دول متوسطة، دول صغيرة، دول صغيرة جدا، بحيث حددا لكل صنف من هذه الدول حجم معين أو مساحة بالميل.

**د.دراسة العناصر الطبوغرافية والفيزيوغرافية للدولة:** تشمل دراسة العناصر الطبوغرافية للدولة دراسة مظاهر سطحها أي" تضاريسها"، والتي تتمثل بدورها في: الجبال والهضاب والسهول والوديان والأنهار، دراسة العناصر الفيزيوغرافية فهي تشمل دراسة" الجغرافيا الحيوية" والتي تتمثل أيضا في دراسة: المناخ ودراسة الموارد النباتية، ودراسة الموارد المائية. وإن كلا من العناصر الطبوغرافية والفيزيوغرافية تساهم جميعها في تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة، كما أنها تلعب دورا في تحديد قوة وقيمة الدولة خاصة من الناحية الإقتصادية.

**2. دراسة المقومات البشرية لقوة الدولة( الجغرافيا السكانية):** قد تكون المقومات أو العوامل البشرية( السكانية) عوامل قوة للدولة، كما قد تكون عوامل ضعف لها، ولدراسة هذه العوامل، تتخصص الجغرافيا السكانية في دراسة السكان كما ونوعا، مع تبيان أثر هذه الأخيرة في قوة أو ضعف الدولة داخليا وخارجيا، وتشمل الدراسة الكمية للسكان دراسة السكان من حيث: العدد، النمو أو الزيادة السكانية، الكثافة السكانية، التوزيع السكاني، الفئات العمرية، الفئات الجنسية(إناث، ذكور)، نسبة الأمية...إلخ. أما الدراسة النوعية للسكان، فتتضمن دراسة السكان من حيث: التركيب القومي أو الاثنوغرافي والذي يشمل دراسة الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية للسكان، فضلا عن دراسة السكان من حيث طبيعة نشاطاتهم الاقتصادية التي يمارسونها، مع الإشارة إلى أن دراسة هذه العناصر تكون مصحوبة بإبراز أثر هذه المتغيرات جميعها في قوة أو ضعف الدولة، وإبراز أثرها أيضا في سياستيها الداخلية والخارجية.

**3.دراسة المقومات الاقتصادية لقوة الدولة( الجغرافيا الاقتصادية):** تتعرض الجغرافيا السياسية الاقتصادية لدراسة المقومات أو العوامل أو الإمكانات الاقتصادية للدولة، وتشمل هذه الأخيرة كل ما تملكه الدولة من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه سواء كانت موارد طبيعية زراعية، معدنية أو طاقوية أو موارد بشرية، فضلا عن ما يمكن أن تنتجه الدولة اقتصاديا من صناعات، وتطور تكنولوجي ...الخ، لأن المقدرة الصناعية للدولة تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية، كما أن طبيعة اقتصاد الدولة، ودرجة تطوره أو تخلفه يؤثر بدوره في علاقاتها الخارجية، وفي درجة قوتها أو ضعفها. وتدرس الجغرافية الاقتصادية أيضا: الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية بالدراسة، صادرات وواردات الدولة، فجوة الموارد، دراسة ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، ودراسة ميزان السلع والخدمات والدخل.

**د.المنهج المورفولوجي:**

يركز الباحث أثناء استخدامه لهذا المنهج لدراسة الدولة" الوحدات السياسية" أو إحدى مشكلاتها في ضوء تأثير العوامل الجغرافية على دراسة العناصر التالية:

. دراسة أثر العوامل الجغرافية في تحديد نمط التنظيم السياسي والإداري للدولة داخليا.

. دراسة أثر ودور العوامل الجغرافية في تحديد انتماءات الدولة للتكتلات الإقليمية والعالمية اقتصادية كانت أو سياسية أو عسكرية.

. دراسة الخصائص المورفولوجية للدولة من حيث شكلها وموقعها وحدودها السياسية، ودراسة قلب الدولة وعاصمتها، ومراكز الثقل السكانية والاقتصادية فيها في ضوء العوامل الجغرافية، بالاضافة إلى دراسة مشكلات السكان ومشكلات التنمية والاقتصاد والأقليات في ظل تأثير العوامل الجغرافية .

**ه. نظرية "الحقل الموحد" لجونز:**

حاول "جونز" من خلال نظريته هذه تقديم تفسير لنشأة الوحدات السياسية" الدول" من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، ولهذا مثل هذه النشأة من خلال سلسلة تتكون من خمسة حلقات: الحلقة الأولى وهي: الفكرة السياسية التي تتمخض عنها نشأة الوحدة السياسية، الحلقة الثانية وهي: القرار الذي يعني الإعلان عن تنفيذ عمل لتجسيد الفكرة، الحلقة الثالثة وهي: الحركة، والتي يقصد بها تعبئة الموارد المادية والمعنوية وتوظيف الموارد لخدمة الفكرة، أما الحلقة الرابعة: المجال ويشير إلى البعدين الزماني والمكاني لتجسيد الفكرة، وأخيرا الحلقة الخامسة: المنطقة السياسية، وهي نتاج الحلقات سالفة الذكر "قيام أو نشأة الدولة".

وتجسيدا لنظرية" جونز"، يمكن دراسة إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، حيث تعبر" الصهيونية" عن" الفكرة"، ويمثل وعد" بلفور" عام 1917 المنشئ لوطن قومي لليهود بفلسطين، أما الحركة فتعبر عنها "هجرة اليهود من الخارج إلى فلسطين، وإنشاء المستعمرات" المستوطنات" يمثل المجال، وإنشاء الكيان الصهيوني والإعلان عند دولة إسرائيل عام 1948 تجسد" المنطقة السياسية".

واستنتاجا مما سبق، يلاحظ أنه بالرغم من تعدد وتنوع مناهج الجغرافيا السياسية، فإنها تتفق جميعها حول دراسة عنصر واحد ورئيسي وهو:" علاقات المكان"، وذلك بالتركيز على دوره وأثره في الظواهر السياسية. ويجب الإشارة إلى أن "المكان" هو عنصر متحرك ومتغير بصفة مستمرة رغم ثباته في حقيقته المجردة، وإن ما يجعله عنصرا متحركا ومتغيرا هو عامل" الحركة" حسب رأي" جوتمان" " Gottman" الذي رأى بأن لعامل "الحركة" التي قصد بها" التجارة الدولية، النقل والمواصلات" والتي اعتبرها عامل متغير دورا في إحداث تغيرات جذرية على المكان فتحوله من عنصر ثابت إلى عنصر نشط ومتغير ومتحرك.